

تمتوا موافقة الملك باستحداث الوظائف التعليمية الجديدة

معلمون ومعلمات يطالبون "التربية" بالفروقات والدرجات المستحقة

عناد العتيبي - الطائف



سعيد القططاني



سالم العتيبي

الخدمة بل سيكون لدرجة القرب راتب الراتب الحالي للمعلم والمعلمة.

من جانبه كشفت وزارة الخدمة المدنية يوم أمس أن تسوية أوضاع المعلمين والمعلمات تمت حسب ماتخص عليه لأحة العام، وذلك في تصريحات لوزير الخدمة المدنية محمد بن علي الفايز والذي أشار إلى أن الموافقة الكريمة على تسوية أوضاع المعلمين والمعلمات

جاءت على ما انتهت إليه للجنة الوزارية المشككة بأمر خادم الحرمين الشريفين في وقت سابق بناءً على اقتراح وزارة الخدمة المدنية بدراسة تحسين الأوضاع الوظيفية للمعلمين والمعلمات الذين تم تعيينهم على مستويات يسلم رواتب الوظائف التعليمية تقل عن المحدد لمؤهلاتهم حسب ما نصت عليه لأحة الوظائف التعليمية: التعليم العام، المعلم علي الزهراني من الجاحة يقول: نحن استبشرنا خيراً بالقرار السامي الذي رد للمعلمين حقوقهم ولكن لم نسمع للفروقات أي خبر حول ذلك !!

المعلمين وبناته المعلمات .

تعديل المستويات

أما سالم العتيبي وسعيد القططاني من تعليم الطائف فأكدوا أن على وزارة التربية والتعليم أن تبيّن عن الألية المتبعة في تعديل المستويات وفقاً لأمر إحداث الوظائف الجديدة حتى يطمئن المعلمون والمعلمات على قضيتهم ، مُشيرين بأن جميع المعلمين والمعلمات لن يرضوا بهذا الوضع مُطلقاً خاصة بعد التصريحات الأخيرة للأستاذ صالح الحميدي والذي بيّن من خلالها أن التعديل ليس للدرجة المُساوية لسنوات

أفضل السبل التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لحل هذه القضية ؟ موضحاً بأنه من غير المعقول أن يتحجج أحد المسؤولين بوزارة التربية بأن حقوق المعلمين والمعلمات التي أقرها لهم النظام من المُمكن أن تتسبب في إشكالية لدى العسكريين وموظفي الدولة الآخرين ، مُشيراً بأن على المسؤولين في وزارة التربية أن يعالجوا قضية المستويات من كافة الجوانب ويعلموا المعلمين والمعلمات كامل حقوقهم الوظيفية التي كفلها لهم النظام وإلا فإن النتيجة ستكون عكسية من الناحية التربوية والتعليمية لا يدرك مداها السلبى إلا العقلاء .

الدرجة الوظيفية

سلطان البراق من تعليم الرياض أكد أن المدينة أن تقرب الدرجة الوظيفية لأقرب راتب يعد إجحافاً في حقوق جمع المعلمين والمعلمات ، وهو معضلة أخرى ستعرض لها وزارة التربية وكذلك المعلمين والمعلمات ولربما احتاج الأمر بعد خمس سنوات إلى رفع قضية أخرى ، مُعلناً

ثمن عدد من المعلمين والمعلمات الموافقة التي أصدرها خادم الحرمين - حفظه الله- بشأن استحداث ٢٠٤,٥٦ وظيفة تعليمية مطالبين وزارة التربية واللحة الوزارية بتوضيح أكثر حول آلية التطبيق والتفعيل وقالوا: إن الفروقات المالية أمر حيوي لا يقل أهمية عن تحسين المستويات وكانت ربود أفعال المعلمين والمعلمات قد تباطأت، ففي الوقت الذي تمسك فيه ٢٠٤ آلاف معلم ومعلمة بمطالبهم بصرف الأثر الرجعي لسنوات الخدمة التي أضوها أكت وزارة الخدمة المدنية أن تسوية قضية مستويات المعلمين والمعلمات تمت حسب ماتخص عليه لأحة الوظائف التعليمية فيما أوضحت وزارة التربية والتعليم أن الموافقة التي وصلت لوزارة كانت متعلقة بتحسين المستويات وإن النظر في قضية الفروقات المالية هو من اختصاص وزارة الخدمة المدنية حيث أكد المتحدث الرسمي بوزارة التربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز الجار الله في تصريح لـ (المدينة) أن الوزارة لم تتلق في قضية المعلمين والمعلمات سوى الموافقة على التحسين المستويات فقط وأن الحديث عن الفروقات المالية للمعلمين والمعلمات ليس وقتله الآن مطالباً بالحديث عن تلك في وقت لاحق .

الإبتد ١٠٥

المعلم ماجد الناصر من تعليم القصيم والذي أكد أنه وبلاخسف سادت أجواء من الإحباط التعليم صباح أمس خاصة بعد تصريحات مدير الشؤون المالية والإدارية بالوزارة صالح الحميدي والتي نفت الدرجة المُستحقة للمعلمين والمعلمات ، وكذلك الفروقات المالية عن السنوات الماضية إضافة لعدم احتساب سنوات البند ١٠٥، مُتأسلاً : أين هي

ويقول خالد سعيد: إن الفروقات من ضمن مطالب المعلمين خلال السنوات الماضية، ونحن منتظرين رد وزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية في ذلك، ويتساءل ماجد الحريري عن صرف النظر عن الأثر الرجعي من قبل اللجنة الوزارية، والتي شككت من أجل إرجاع حقوق المعلمين والمعلمات. ويطلب فهم الغامدي بتوضيح المبررات التي من أجلها استبعدت الفروقات للمعلمين، وجميع المعلمين يعتقدون أن هناك أثراً رجعياً مع تحسين المستويات، ومن حق المعلمين المطالبة بذلك فأكثر من ١٢ سنة والمعلمون على مستويات أقل من مستوياتهم المقررة.

أولويات اللجنة

ويقول سعد العبيلي: جميع المعلمين الذين ينتظرون قرار اللجنة الوزارية يتوقعون صرف فروقات للمعلمين والمعلمات حتى يتم استيفائهم لمبالغ الفروقات للسنوات الماضية التي عدلوا بها دون مستوياتهم المستحقة. ويؤكد متعب الزهراني أن فروقات المعلمين والمعلمات من أولويات اللجنة ولا بد من اعتماد الفروقات المالية على جميع المعلمين. ويرى هاني الحمد أن الفروقات حق من حقوق المعلمين ولا بد من صرفها، ويقول مبارك الغامدي بأن من مطالب المعلمين اعتماد بند الفروقات، والذي يشمل بدءاً من المستوى الأول وحتى المستوى السادس لكافة المعلمين والمعلمات، إضافة للمستوى المستحق والدرجة المستحقة.

ويستغرب سعد الغامدي وسلمان الكئاني ومعاذ الحريري من تجاهل قضية الفروقات للمعلمين مؤكداً أن من أولويات مطالبهم هي الفروقات على تلك السنوات التي قضوها في خدمة التعليم في مستويات أقل من مستوياتهم المستحقة.